

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

اختصاصات جهة اتصال نقابات العمال على الصعيد القطري

1- الخلفية

منذ إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام 2011، صدّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات، غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنبثق منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وقد أعرب أكثر من 70 بلدا ناميا عن الرغبة في المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016). وفي حين تتولى حكومات البلدان النامية قيادة عملية الرصد (لا سيما من قبل المنسق الوطني،¹ الذي يوجد مقره عادة في وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية)، ستكون للمشاركة النشطة من جانب نقابات العمال في عملية الرصد على الصعيد القطري أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا الجهد الجماعي.

ونقابات ورابطات العمال المحلية والعالمية مدعوة إلى المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، من خلال المساهمة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (الحوار بين القطاعين العام والخاص)، ومن خلال المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد. وسيتم تسهيل مشاركتها في العملية عن طريق تعيين "جهة اتصال لنقابات العمال" في كل بلد مشارك.

ونقابات العمال وشبكتها في البلدان النامية المهمة بالمشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016) مدعوة إلى المشاركة بأن تقترح للمنسق الوطني الحكومي جهة اتصال قطرية لنقابات العمال.

2- التوصيف

جهة الاتصال المثالية لنقابات العمال:

- تكون تابعة لنقابة عمال/شبكة نقابات عمال قطرية منخرطة في تقديم المشورة بشأن سياسات العمل و/أو مفاوضات سوق العمل و/أو حماية حقوق العمال.
- تحتفظ بشبكة علاقات متينة مع جميع نقابات العمال الأخرى في البلد؛
- تمتلك فهما جيدا للبيئة التمكينية الحالية لنقابات العمال والتنظيم النقابي على الصعيد القطري.

¹ المنسق الوطني هو الممثل الذي تعينه حكومة كل من البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية من أجل إدارة العملية الشاملة لجمع البيانات والتحقق منها في البلد. وتتم حاليا إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالمنسقين الوطنيين لأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين في حيز المجتمع الافتراضي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (يتم تحديث المعلومات القطرية كلما توافرت).

3- الدور

جهة اتصال نقابات العمال مدعوة إلى الرجوع إلى دليل الرصد لكي يكون لديها فهم شامل للدور المنوط بها في عملية الرصد (انظر، على وجه الخصوص، الجزء الثاني، الصفحة 19 [من النص الإنكليزي] من المنشور المعنون "إرشادات لأصحاب المصلحة الآخرين"). وترد في المرفقين 1 و 2 من هذه الاختصاصات لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ بالبيانات.

وسيكون متوقعاً من جهة الاتصال المختارة الخاصة بنقابات العمال ما يلي:

- أن تمثل نقابات العمال القطرية وتنسق معها خلال المشاورات مع المنسق الوطني الحكومي وجهات اتصال أصحاب المصلحة الآخرين (مثلاً، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمي التعاون)، وخصوصاً خلال الاجتماعات الاستهلاكية واجتماعات التحقق؛
- أن تشارك في تقييم المؤشر 3؛
- أن تشارك في الحوار حول نتائج الرصد.

4- الأنشطة الرئيسية

جهة اتصال نقابات العمال مدعوة إلى المشاركة في عملية الرصد باتباع الخطوات الموضحة أدناه. وقد وُضعت هذه الاختصاصات لكي تقدم الإرشاد لجهة اتصال نقابات العمال؛ بيد أن العملية تسمح بالمرونة وتشجّع على أن تكون الأنشطة المقترحة مبنية - إلى المدى الممكن - على الأطر والعمليات الخاصة بالبلد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تستند مشاركة نقابات العمال في هذه العملية إلى منابر الحوار الاجتماعي القائمة.

- (1) الاجتماع الاستهلاكي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2015). يُتوقع من المنسق الوطني أن يعقد اجتماعاً استهلالياً مع الشركاء المعنيين، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشركاء بشأن عملية الرصد، والاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا فيها، والاتفاق على الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل صاحب مصلحة. وسوف تُدعى جهة اتصال نقابات العمال إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

- (2) جمع البيانات والتحقق منها (تشرين الثاني/نوفمبر - آذار/مارس 2016).

جمع البيانات: جهة اتصال نقابات العمال مدعوة إلى المشاركة النشطة في تقييم المؤشر 3، الذي سيقوم بتنسيقه المنسق الوطني. ويُتوقع من جهة اتصال نقابات العمال أن تتشاور مع من تمثلهم (أي نقابات العمال وشبكات نقابات العمال)، وتقدم التعليقات الموحدة إلى المنسق الوطني.

التحقق من البيانات: يُتوقع من جهة اتصال نقابات العمال أن تشارك في التحقق من البيانات التي تم جمعها فيما يخص المؤشر 3. ويمكن أن يقرر المنسق الوطني إجراء عملية التحقق خلال اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين.

يرجى الرجوع إلى دليل الرصد للحصول على مزيد من المعلومات عن عملية جمع البيانات والتحقق منها.

- (3) الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2016). جهة اتصال نقابات العمال مدعوة إلى استهلال المناقشات بشأن النتائج المستخلصة من تمرين الرصد،

و/أو المشاركة النشطة فيها. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز في التشاور مع أصحاب المصلحة غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن يتخذ جميع شركاء التعاون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

5- عملية تحديد جهة اتصال نقابات العمال

في حين أنه لا توجد عملية محددة سلفاً لتعيين جهة الاتصال (من أجل المرونة والتكيف مع السياقات القطرية) فإن فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يدعو نقابات العمال/شبكات نقابات العمال على الصعيد القطري إلى الاتفاق مع الحكومة على الجهة التي يمكنها أداء دور جهة الاتصال على أفضل وجه.

وتشجّع بصفة خاصة منابر نقابات العمال القائمة على المشاركة بصفة جهات اتصال. كما يدعو فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي المنابر العالمية الأخرى لنقابات العمال (مثلاً، الاتحاد الدولي لنقابات العمال) إلى تقديم توصيات بشأن أنسب المرشحين على الصعيد القطري لأداء هذا الدور.

6- المدة

تبدأ مشاركة جهة الاتصال الخاصة بنقابات العمال على الصعيد القطري في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلاً من ذلك، اعتباراً من التاريخ الفعلي للتعيين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

المرفق 1- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة

الجهة؟	النشاط؟
الحكومة (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/ الوكالات الحكومية المعنية)	- مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8 - تنسيق التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 - تيسير الحوار حول نتائج الرصد
مقدمو العون	- توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب والمساهمة في التحقق من البيانات - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
منظمات المجتمع المدني	- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
القطاع الخاص	- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
نقابات العمال	- المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
البرلمانيون	- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد
السلطات المحلية	- المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد

المرفق 2- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ بالبيانات

بالنسبة لكل مؤشر:

✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟

✓ ما هو نوع البيانات (كمية أو نوعية)؟

نوع البيانات	نقابات العمال	القطاع الخاص	منظمات المجتمع المدني	مقدمو العون	الحكومة	المؤشرات
كمية ونوعية				■	■	1 استخدام أطر النتائج القطرية
نوعية			جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	2 البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني
نوعية	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	3 إشراك القطاع الخاص
كمية				■		5أ القابلية للتنبؤ (سنويًا)
نوعية					■	5ب القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط)
كمية				■	■	6 إدراج المعونات في الميزانية
نوعية					■	7 المساءلة المتبادلة
نوعية					■	8 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
كمية				■		9 استخدام نظم الإدارة المالية العامة والاشتراء